ملف المناصرة

مجدي عبد الحميد

Magdy Abdel Hamid

خارج الاحتجاز مصر

مجدي عبد الحميد رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مُنع من السفر في مطار القاهرة عام 2017، قبل سنوات من إسقاط التهم الموجهة إليه في قضية التمويل الأجنبي في أغسطس/آب 2021. ولم يتأكد ما إذا كان تجميد الأصول والمنع من السفر قد رُفعا.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-EG-2026-029

01

القضية في دقيقة

مجدي عبد الحميد رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مُنع من السفر في مطار القاهرة عام 2017، قبل سنوات من إسقاط التهم الموجهة إليه في قضية التمويل الأجنبي في أغسطس/آب 2021. ولم يتأكد ما إذا كان تجميد الأصول والمنع من السفر قد رُفعا.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
الدولة	**مصر**
الحكم	**لم تُعقد محاكمة؛ أسقط قاضي التحقيق التهم في القضية رقم 173 في 30 أغسطس/آب 2021. ولم يتأكد ما إذا كان المنع من السفر وتجميد الأصول لا يزالان ساريين.**
التهم	**تلقي تمويل أجنبي غير مشروع** **العمل دون ترخيص قانوني**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي تهمة أو قيود أو إجراءات قائمة ضد مجدي عبد الحميد في هذه القضية.

02 ضمان قدرة مجدي عبد الحميد على مواصلة العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

03 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على مجدي عبد الحميد وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

04 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

05 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

06 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لمجدي عبد الحميد.

07 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

08 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/magdy-abdel-hamid/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
التجميد التعسفي للأصول	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13
تجريم التضامن	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المنع التعسفي من السفر	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

03

مسار القضية

2011

فتح تحقيق

فتح القضية رقم 173 ضد منظمات المجتمع المدني

فتحت السلطات المصرية القضية رقم 173، قضية التمويل الأجنبي، التي استهدفت عشرات من منظمات المجتمع المدني، ومنها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ورئيسها مجدي عبد الحميد.

2011

تجميد أصول

تجميد أصول

جُمّدت الحسابات الشخصية والمؤسسية لمجدي عبد الحميد على صلة بالقضية رقم 173.

2 أكتوبر/تشرين الأول 2017

فرض منع من السفر

منعه من السفر في مطار القاهرة

مُنع مجدي عبد الحميد من الصعود إلى طائرة متجهة إلى عمّان في مطار القاهرة نحو الساعة 10:00 صباحًا. ولم يتلقّ أي إخطار مسبق بالمنع من السفر.

30 أغسطس/آب 2021

تحديث في القضية

إسقاط التهم

أسقط قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة القضية رقم 173 بحق مجدي عبد الحميد وعزة سليمان ونجاد البرعي وحسام الدين علي ومنظماتهم، دون محاكمة.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

مجدي عبد الحميد رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، وهي منظمة تعمل على تعزيز دور المواطنين المصريين في المجتمع المدني والسياسات العامة والفضاءات المدنية. وركّزت الجمعية على بناء منصات للحوكمة التشاركية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوسيع مشاركة النساء في الحوار حول السياسات. وتتمحور رسالة المنظمة حول تمكين المصريين من تشكيل السياسات والمؤسسات التي تحكم حياتهم.

ووضعه عمله عند نقطة التقاء التنمية المدنية وحقوق الإنسان، في بلد جُرّم فيه التنظيم المستقل بصورة منهجية. وسعت برامج الجمعية إلى بناء النسيج الرابط للمشاركة الديمقراطية في وقت كانت الحكومة المصرية تتحرك فيه لقطع تلك الروابط.

قضية التمويل الأجنبي

في 2011، فتحت السلطات المصرية القضية 173، المعروفة على نطاق واسع بقضية التمويل الأجنبي. واستهدف التحقيق عشرات منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها، متهمًا إياهم بتلقي تمويل أجنبي غير مشروع والعمل دون ترخيص قانوني. وصارت القضية من أوسع الهجمات القانونية على القطاع المدني المستقل في مصر، فطالت مدافعين عن الحقوق ومنظمات تنموية ومجموعات مناصرة من مختلف الاتجاهات.

وكان مجدي عبد الحميد والجمعية من بين من وُجّهت إليهم الاتهامات. وجلبت القضية إجراءات جنائية، وتجميدًا للحسابات الشخصية والمؤسسية معًا، ومنعًا من السفر حال دون مغادرة المدافعين مصر. وعلى مدى سنوات، ظلت الملاحقة مسلطة على مجدي وزملائه، فشلّت عملهم فعليًا وعزلتهم عن الشركاء والمحافل الدولية.

في 30 أغسطس/آب 2021، قرر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة إسقاط القضية عن مجدي وثلاثة متهمين آخرين: عزة سليمان ونجاد البرعي وحسام الدين علي. وأنهى القرار القضية المرفوعة على المدافعين الأربعة ومنظماتهم دون محاكمة. ولم يتأكد ما إذا كان القرار قد أدى إلى رفع أسمائهم من قوائم المنع من السفر أو رفع تجميد الأصول.

المنع من السفر في مطار القاهرة

في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2017، أي قبل سنوات من إسقاط التهم، حاول مجدي عبد الحميد الصعود إلى طائرة متجهة من القاهرة إلى عمّان لحضور منتدى السياسات المعني بالتنمية، الذي يُنظَّم في إطار الشراكة الأورومتوسطية. ونحو الساعة 10:00 صباحًا، منعه موظفو الجوازات في مطار القاهرة من السفر. ولم يكن قد تلقى أي إخطار مسبق بمنع من السفر.

وجسّدت الواقعة نمطًا تفرض فيه السلطات المصرية تدابير تقييدية على المدافعين عن حقوق الإنسان دون إخطار مسبق. إذ يستمر المنع من السفر وتجميد الأصول وغيرهما من العقوبات الإدارية بمعزل عن نتائج القضاء، فتعاقب المدافعين فعليًا خارج إطار القانون الجنائي.

السياق الأوسع

تندرج قضية مجدي عبد الحميد ضمن حملة متواصلة من المضايقة القانونية التي تستهدف المجتمع المدني في مصر. فخلال السنوات الثلاث التي تلت فتح القضية 173، واجهت عشرات المنظمات تهمًا جنائية. وخضع عدد من المدافعين المرتبطين بالقضية للمنع من السفر، منهم عزة سليمان ومحمد زارع ومزن حسن وحسام الدين علي وأحمد غنيم وباسم سمير وإسراء عبد الفتاح وهدى عبد الوهاب وناصر أمين وأحمد راغب.

وأدّت قضية التمويل الأجنبي وظيفة آلية قانونية لشل قطاع حقوق الإنسان المستقل في مصر، إذ قطعت عن المنظمات الدعم الأجنبي، وقيّدت تنقل قياداتها، وجمّدت الموارد اللازمة لعملها. وحتى حين أسقطت المحاكم التهم، بقيت القيود الإدارية قائمة، تاركة المدافعين في حالة دائمة من الفراغ القانوني.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Magdy Abdel Hamid, chairman of the Egyptian Association for Community Participation Enhancement; civil society development advocate; gender and policy participation specialist in Egypt, whose prosecution has ended. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Chairman of EACPE, Magdy Abdel Hamid was barred from travel at Cairo airport in 2017, years before the charges against him in the foreign funding case were dropped in August 2021. Whether the asset freeze and travel ban have been lifted is unconfirmed.

I respectfully urge your authorities to:
1. Confirm publicly that no charge, restriction or proceeding remains against Magdy Abdel Hamid in connection with this case;
2. Guarantee that Magdy Abdel Hamid can continue peaceful human rights work without surveillance, summons or further reprisal;
3. Immediately lift the travel ban imposed on Magdy Abdel Hamid and on any family members affected by the same order;
4. Immediately unfreeze the personal and organisational accounts of Magdy Abdel Hamid.

I will continue to follow this case until no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026